

جمعان الحريش: نخرج من واقعنا بهمة أبناء الكويت المخلصين



• الغانم والحريش والجسار وعريف الندوة

الغانم المواطنين ان يحسنوا الاختيار والا يدخل الياس
الى قلوبهم والا يفكروا في العزوف عن التصويت
والمشاركة من اجل مصلحة البلد.

غياب الادارة

من جانبها قالت مرشحة الدائرة الثانية د. سلوى
الجسار ان الحديث عن الخدمات الصحية يتطلب النظر
الى واقع هذه الخدمات ودور اللجنة الصحية التي تراقب
الوضع الصحي في الدولة فالقطاع الصحي توسع
في مرحلة ما بعد الغزو ليكون هناك جانب حكومي
وجانب اهلي وان الارقام الصادرة اخيرا من مفكرة
وزارة التخطيط حول هذا القطاع تبين ان تطور اعداد
السكان في الكويت لا يتناسب مع الامكانيات الصحية
المتوفرة فعدد المستشفيات قليل ومتواضع ولا يزيد
عن 15 مستشفى وعدد المراكز الصحية كذلك يبلغ
47 مركزا في مناطق الكويت، مشيرة الى
ان قد وصلنا الى حالة من عدم الثقة في
خدماتنا الصحية ومن يعمل على المعالجة
والرعاية يتمتع بالكفاءة ولكنه يعاني من
غياب الاحتضان والتشجيع من اداري
القطاع الصحي ومؤسساته وبالتالي يجب
ان يكون هناك دراسة تشخيصية للوضع
الصحي بشكل عام.

أزمة

اعتبر د. جمعان الحريش ان الازمة تتمثل في الواقع
السيئ والاختفاقات المؤلمة في القطاع الصحي فلا يوجد
مستشفى للأمراض السارية لا يوجد به غرف للحجر
الصحي وهناك نماذج اخرى كثيرة تظهر مدى سوء
الواقع الصحي مثل المستشفيات التي يتم التأخر في
تجهيزها بسبب المناقصات وتردي الخدمات وحاجة
المواطن لواسطة من اجل سرير في مستشفى، فالازمة
تتمثل في المستوى الصحي الذي تسبب به سوء الادارة
في البلد ككل نتيجة لعب وتكسب من قبل البعض مشيرا
الى ورقة الحركة الدستورية بشأن الوضع الصحي
تضمن التامين الصحي وكادر التمريض مبينا ان هناك
جملة من المشاكل الصحية. ع الصحي تتضمن التامين
الصحي وكادر التمريض مبينا ان هناك جملة من
المشاكل الصعبة منها

كتب يوسف كاظم:

أكد مرشح الدائرة الثانية النائب السابق مرزوق
الغانم ان الطريق الى الاصلاح يبدأ برؤية محددة
واضحة المعالم من قبل السلطة التنفيذية مرتبطة
بجدول زمني لتنفيذها وتتضمن خططا عملية لبناء
مستشفيات ومراكز صحية بشكل عملي واقعي، مناشداً
من يحظى بثقة الامة في الانتخابات المقبلة ان يطالب
الحكومة بتقديم خطة من خلال قانون حتى يتم محاسبة
الحكومة في حال عدم تنفيذ تلك الخطة.

وقال الغانم خلال الندوة التي اقيمت في مركز
العلوم الطبية بالجارية تحت عنوان «مستقبل الصحة
في دولة الكويت» ان وضع البلد لا يسر اي شخص
والقطاع الصحي لا يستثنى من هذا الوضع فبعدما
كنا في المقدمة تراجعنا بشكل ملحوظ ولا بد من

معرفة الاسباب التي خلقت هذه الازمة،
فالمسؤولية تقع على السلطة التنفيذية لان
الدستور الذي ينظم العلاقة بين السلطات
يحمل السلطة التنفيذية مهام ادارة الدولة
ومراقبتها وتوفير الخدمات للمواطنين،
مشيرا الى انه اذا تابعنا ما قدمته الحكومة
للوضع الصحي نرى غياب الاستراتيجية
الواضحة للخدمات الصحية ولا يمكن لأي
وزير ان يسير على خطط فردية ورؤية
مؤقتة من اجل النهوض بالقطاع الصحي،

مطالباً مجلس الوزراء بوضع خطة عمل للحكومة وان
يعلن عن ملامح برنامج عمل واذا اردنا تطوير القطاع
الصحي فيجب ان نركز على ضرورة قيام وزير الصحة
ومجلس الوزراء بعمل برنامج عمل بجدول زمني
واقعي والتعاون مع المجلس من اجل وضع التشريعات
المناسبة لتطبيق هذا البرنامج.

كوارث

واشار الغانم الى ان حجم الكوارث التي يعاني
منها القطاع الصحي كبيرة ولا بد من وجود نظام
التامين الصحي وهو امر موجود في كل دول العالم
وايجاد شبكة الخدمة الصحية الشاملة متعجبا من
غياب مستشفى جامعي مرتبط بجامعة الكويت وهو امر
متبع في كل العالم يلحق بالمؤسسة الجامعية ومطالب

انتخابات
2009
21

الوطن

الجمعة ٢٩ ربيع الآخر ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٤ ابريل
٢٠٠٩م العدد ١٩٥٧/١٤٠٣ - السنة ٤٨

Fri. 24 Apr. 2009 No: 11957/6403

- Year 48

٢١
21

وصف برامج الحكومة في ندوة «مستقبل الصحة» بـ«القص واللزق»

مرزوق الغانم: نريد مستشفيات حقيقية بدلا من 13 على الورق

| كتب غازي العززي |



مرزوق الغانم يتحدث

○ قدمت 149 سؤالاً لوزراء الصحة ولم يردني سوى 4 ردود

○ الوضع الصحي مزربوحاجة إلى حكومة قادرة على المواجهة والإنجاز

○ جهات الابتعاث ترسل طلبتنا إلى دول لا نعرف شيئا عن مستواها الطبي

○ الحريش: البلد مختطف من باب السياسة وسوء الإدارة... وواقعنا الصحي سيئ

○ الجسار: قانون المناقصات المركزية وضع التطور الصحي بيد التجار

اجتمع المشاركون في ندوة «مستقبل الصحة في الكويت» التي عقدتها جمعية العلوم الطبية المساعدة بجامعة الكويت أمس، على تربي الخدمات الصحية المقدمة في البلاد، مؤكداً أهمية الحاجة إلى وضع خطة استراتيجية للنهوض، بذلك الخدمات بتحديث البنية التحتية وتشبيد مستشفيات جديدة وتنمية مهارة العاملين في المجال الطبي، مشددين على ضرورة وضع الحكومة لتلك الخطة والمضي قدماً في تنفيذها وعدم ارتباطها بتغيير الوزراء أو الحكومات.

في البداية قال النائب السابق مرشح الدائرة الثانية المهندس مرزوق الغانم أن وضع البلد لا يسر أحداً في مختلف القطاعات، مشيراً إلى أن الصحة ليست استثناءً فالكويت كانت سباقة في المجال الصحي وكانت تبني مستشفيات في الدول المجاورة، والآن للأسف أصبحنا نرسل المرضى إلى دول الجوار الذين سبقونا في المجال الصحي، فالوضع بصفة عامة لا يرقى إلى مستوى طموحنا، مؤكداً أن هناك خللاً وأسبابه معروفة، لذا يجب وضع الحلول والأهم تنفيذ الحلول وفق خطط حكومية بجدول زمني.

وأضاف: من مسؤولية الوضع الصحي يتحملها في المقام الأول السلطة التنفيذية كما أن السلطة التشريعية تتحمل المسؤولية الثانية في تسليط الضوء على السلطة التنفيذية التي لا تملك استراتيجيات واضحة، إذ أن كل وزير يأتي بخطة عمل خاصة به، في حين أن الخطة التنموية للبلد توضع من قبل مجلس الوزراء وتعرض على الوزير لتنفيذها لا أن يضع وزير الصحة بشكل مباشر خطة من تلقاء ذاته وبالتالي لا

يكمل شهرين في إدارة الوزارة، متسائلاً ما مجال عمل الحكومة في القطاع الصحي؟ وقال عندما دخلنا مجلس عام 2006 كنا مثل الطلبة (المستجدين) كلنا نشاط وفعالية وقمنا بإقرار برنامج عمل الحكومة وكنا نريد بناء 13 مستشفى ونريد أن تعمل ونشيد حتى أخذت فكرة أن الحكومة جادة في تطبيق برامجها، لكن ساورتنا الشكوك وذهبت للأمانة العامة لمجلس الأمة وطلبت الفصول التشريعية السابقة لخطة عمل الحكومة السابقة، ووجدت أن برامج الحكومة ليست إلا «قصاً ولصقاً» لا تستند على خطط واقعية، مؤكداً أنه إذا كنا نريد الارتقاء

بالواقع الصحي لنبداً العمل أولاً من السلطة التنفيذية من مجلس الوزراء ووزير الصحة بعرض خطة واضحة المعالم بوقت زمني، لأن نواب مجلس الأمة لا يستطيعون حل كافة المشاكل الصحية إلا لم تكن الحكومة صادقة بتنفيذ برنامجها، فعلى سبيل المثال قدمت ما يقارب 149 سؤالاً لوزراء الصحة السابقين عن مختلف المشاكل الصحية والخدمات ولم أجب إلا 4 إجابات، مؤكداً أننا قدمنا الأسئلة بقصد الإصلاح وليس التازيم، والدليل أننا قدمنا الأسئلة دون استجواب لنبحث عن الحلول وليس عرض المشاكل، نريد تعاوناً مع الحكومة من خلال برنامج

واجتد عمل واضحة بجدول زمني للإنجاز.

وأشار الغانم إلى ترحيبه بالتبرعات لكن أن تقدم شركة جهازاً بقيمة 7 آلاف دينار كتبرع وتأتي وتوقع عقد صيانة بـ 90 ألف دينار هذا ما لا نفهمه، مشيراً إلى أن جهات الابتعاث أصبحت ترسل طلبة الطب إلى دول لا نعرف عن مستواها الطبي شيئاً ما أدى إلى انحدر كبير مما يحتاج إلى وقفة جادة، كما أنه في كافة كليات الطب في العالم يوجد مستشفى جامعي مربوط بكلية الطب أما في الكويت فمستشفى مبارك التابع لوزارة الصحة هو الرابط مع كلية الطب وهذا أمر لا نقبله فيجب وضع مستشفى خاص لجامعة الكويت وعلى السلطة التنفيذية أن كانت تريد البدء بعملية الإصلاح أن تضع خطة عمل واضحة مربوطة بجدول زمني دون المزايدة على الوضع الخدماتي الصحي لا نريد 13 مستشفى لا ينجز بل نريد مستشفيات يتم إنجازها لا نريد 50 مركزاً لا تبني بل نريد (مركزين) يتم العمل بهما بشكل صحيح.

وأكد الغانم: أن بعض تصريحات المسؤولين في وزارة الصحة وغيرها متناقضة والسبب عدم وجود خطة مدروسة واضحة يمشي عليها الكل ما يؤدي إلى كثير من التخبط، مشيراً إلى أن خصخصة القطاع الطبي يجب أن تكون مدروسة وفق أسس ومعايير معينة فلا يمكن تحقيق إنجاز دون تخطيط ونحن هنا لا نريد أن نسوق لكم أحلاماً وردية وقصصاً خرافية ونحن في فترة انتخابات لا يوجد نائب يستطيع أن يتنقل كافة المشاكل الصحية لكن نحن نندعم ونساعد خلال الاقتراحات ومتابعة عمل الحكومة هناك الكثير من الاقتراحات برغبة وقوانين قدمت لكن كلها لم تثر في حقيقة الواقع الصحي فتحن

بحاجة إلى حكومة جادة قادرة على المواجهة وفق خطط واضحة ملموسة. وأكد الغانم أن كنا نريد الارتقاء بالوضع الصحي يجب تطبيق الإنظمة الصحية المتكاملة كما هي الحال في الدول المتقدمة مثل كندا وأمريكا وبريطانيا، متمنياً من جميع أعضاء مجلس الأمة المقبل السعي للمطالبة بوضع الحلول التنفيذية والمتابعة وفق خطة عمل الحكومة، متمنياً لكافة طلبة الطب العمل الدؤوب، راجياً المواصلة في التحصيل العلمي من أجل الكويت مطالباً إياهم المشاركة بقوة في الانتخابات وعدم العزوف عن اختيار من يمثلهم.

وقال النائب السابق مرشح الدائرة الثانية الدكتور جهمان الحريش: هناك قصص مؤلمة لعدم وجود مستشفى للأمراض السارية ونكتفي فقط بغرف الحجر ومن الواقع السيئ أن مستشفى بادية الاحمد للعلاج الكيماوي تأخر إنشاؤه والسبب عدم وجود الكهرباء، ومن الواقع السيئ أن مركز سلطان العيسى يتأخر بسبب خلاف من الشركة التي نختارها، ومن الواقع السيئ أن وزارة الصحة بها 13 وكيلاً مساعداً والنتيجة لا نجاح، ومن الواقع السيئ أن البلد مختطف من سوء الإدارة ومن باب اللعبة السياسية، مشيراً إلى أن الحركة الدستورية قدمت ورقة عن الخدمات الصحية

فكانت أهم ملاحظتنا أن الخدمات الصحية متهالكة والدليل أن القطاع الحكومي أكثر قطاع يتفقد وأكثر قطاع خدماته سيئة. وأضاف الحريش: أن الخدمة الصحية المتخصصة في الخارج تقدم يمكن واحد لكن في الكويت المراكز التخصصية موزعة في مختلف المراكز غير التخصصية، مشيراً إلى أن هناك ضعفاً في مستوى الطوارئ والحوادث ما يدل على ضعف المراكز التنموية الصحية، لافتاً إلى أن طلبة الطب يتخرجون بامتياز من حيث الجانب العلمي لكن تقل مهنتهم أثناء العمل، مؤكداً بالوقت ذاته أن هناك قصوراً في الإدارة الصحية بشكل عام مع ضعف نظم المعلومات، مشيراً إلى أن الحركة الدستورية مع بعض النواب قدمت العديد من الاقتراحات الصحية التي تعمل على تأهيل الخدمات الصحية لكن للأسف لم تر النور.

وختم الحريش قائلاً: أن الكويت تحتاج إلى الناصحين والخائفين عليها، فالتاريخ علمنا أن البلد هذا قد يضعف أو يقع في الأزمات لكن بجهود أبناء الوطن وسواعدهم يستطيع تجاوزها. بدورها قالت الدكتورة سلوى الجسار أن واقع الخدمات الصحية في دولة الكويت سيئ، وتعلمون أن هناك لجنة صحية بمجلس الأمة مسؤولة عن رقابة الخدمات الصحية والقطاع الصحي يتفهم



جانب من الندوة

(تصوير مرغف حورية)

إلى قطاعين حكومي وخاص، وواقع الخدمات الصحية لم يتغير منذ خمسين عام من حيث عدد المستشفيات والعيادات وعدد الأطباء والمرضى والصيادلة والإداريين العاملين في القطاع الصحي والفنيين والأسرة الموجودة في كل مستشفى، ما يدل على تدني الأوضاع الصحية وعدم توفير الخدمات الصحية، مع العلم أن طالب الطب يكلف الدولة 11 الف دينار في السنة لكننا لا نوفر الخدمات بشكل المناسب، متسائلة: كيف تنفق الدولة الأموال على الخدمات الصحية. وأكدت د. الجسار أن الخطأ في قانون المناقصات المركزية الذي جعل تطور العملية الصحية في يد التجار في ظل غياب توجيه عملية الإنفاق على الخدمات الصحية؟ وتساءلت: ما المستويات التي تعتمد عليها وزارة الصحة في اعداد القوى الصحية وما المهنة التي تقدمها؟ مشددة على أن الطبيب لابد أن يؤمن بعملية التعليم المستمر وعمل الدورات، متسائلة عن مركز التأهيل الطبي، وعن قضية الإدارة الطبية ومن يصنع القرار؟ وقالت: النتيجة أننا وصلنا بعدم الثقة بمؤهلنا العلمية وأبناء البلد من الأطباء لذا نحن نحتاج إلى تشخيص المشكلة والبحث عن طرق العلاج ومن ثم معالجتها.